صندوق شركة هيرميس الأسهم

التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.
- يسمح للصندوق أيضاً الاستثمار في سندات الشركات وسندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق اكتتاب/استرداد يومي مما يتيح سيولة يومية للمستثمرين.
- يوم التقييم للصندوق هو كل يوم عمل (تقييم يومي).

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	فبراير ٢٠٢٦
سعر الوثيقة ج.م	١١١,٨٤ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFHEREE
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٨٨٩٩٨١٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي

بيانات التواصل

شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الأستثمار

تليفون	+٢٠٢-٣٥٣٥٦٥٨٤
فاكس	+٢٠٢-٣٥٣٥٧١١١
العنوان الالكتروني	https://www.efgholding.com/ar

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٦	١٤,٣%
منذ التأسيس	١١,٨%

توزيع الأصول

الاداء

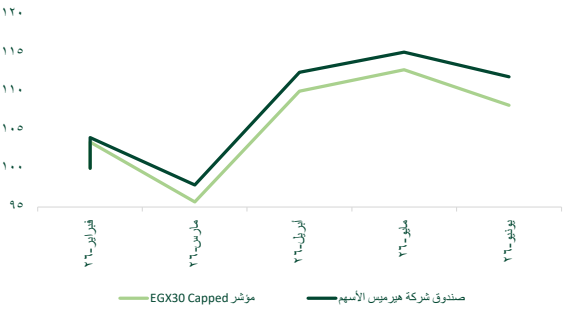

تحليل السوق

السوق الأمريكي

شهد السوق الأمريكي ارتفاعا قويا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، حيث ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة ١٤,٩%، مما أدى إلى تعويض جميع الخسائر التي تكبدها خلال الربع الأول من العام، لينهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على ارتفاع قدره ٩,٦%. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعًا بشكل رئيسي بعاملين أساسيين:

- **انخفاض أسعار النفط:** أدى اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط وإثارة المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية. إلا أن أسعار النفط تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني مع انحسار المخاوف المتعلقة بالإمدادات وتراجع احتمالات استمرار الحرب لفترة طويلة، مما ساهم في انخفاض المخاوف بشأن استمرار التضخم.
- **قوة أرباح الشركات:** أعلنت معظم الشركات الأمريكية، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى، عن نتائج مالية تجاوزت توقعات الأسواق، مما عزز ثقة المستثمرين في فرص النمو المستقبلية.

ونشير إلى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة ارتفع من ٢,٤% في فبراير ٢٠٢٦ إلى ٤,٢٥% في مايو ٢٠٢٦ نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بينما ارتفع التضخم الأساسي من ٢,٥% إلى ٢,٩% خلال الفترة نفسها، مبتعدا أكثر عن مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢,٠%. وقد أدى ذلك إلى تباين وجهات النظر بين أعضاء الاحتياطي الفيدرالي، حيث أيد نصف أعضاء اللجنة المصوتة رفع أسعار الفائدة خلال الاجتماع الأخير. في المقابل، لم يكشف الرئيس الجديد للاحتياطي الفيدرالي عن موقفه، مؤكدا أن القرارات ستتخذ من اجتماع إلى آخر استنادا إلى أحدث البيانات الاقتصادية.

ونرى أن مشكلة التضخم الحالية تعود في المقام الأول إلى صدمات جانب العرض. ومع توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق إطاري، فقد تلاشت معظم علاوة المخاطر المرتبطة بالحرب من أسعار النفط. وفي حال إعادة فتح المضيق وفقًا للخطة، نتوقع مزيدا من التراجع في أسعار النفط مع زيادة منتجي دول مجلس التعاون الخليجي لإنتاجهم، إلى جانب عودة إيران لزيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات، وهو ما قد يدفع أسعار النفط للعودة إلى مستويات الستين دولارا للبرميل. إضافة إلى ذلك، يتمثل العامل الثاني وراء ارتفاع التضخم هو زيادة الرسوم الجمركية، إلا أن الصدمة الأولية لهذه الرسوم قد تجاوزت الآن عاملها الأول، ومن المتوقع أن يبدأ تأثيرها على معدلات التضخم المستقبلية في التراجع.

وبناءً على ذلك، لا نرى مبررا لرفع أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٦، بل نعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي سيرجح الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير. وإذا ظل الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران قائما، فقد يتراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يمهد الطريق لاستئناف سياسة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٧.

وفي الختام، فقد كانت الأسواق تتداول منذ أسابيع على أساس افتراض انتهاء الصراع فعليا، حتى قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق، وهو ما من شأنه دعم استمرار الاتجاه الصاعد لأسواق الأسهم. ومع ذلك، تبقى المخاطر السلبية مرتفعة طالما استمر الصراع.

الأسواق الناشئة

تحركت الأسواق الناشئة بصورة عامة بالتوازي مع السوق الأمريكية، ولكن بمكاسب أكبر، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ٢٣,٣% خلال الربع الثاني، لينهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مرتفعا بنسبة ٢٢,٧%. ويرجع هذا الأداء بشكل رئيسي إلى المكاسب القوية في كل من كوريا الجنوبية (١١٨,٢%) وتايوان (٦١,٧%)، وهو ما يعكس الوزن الكبير لشركات التكنولوجيا المعلاقة في كلا السوقين، والتي لا تزال تستفيد من استمرار الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

في المقابل، تراجع السوق الصيني بنسبة ١٥,٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، في ظل استمرار مخاوف المستثمرين بشأن ضعف الاستهلاك المحلي، واعتبارهم أن إجراءات التحفيز الحالية غير كافية لدعم تعافٍ اقتصادي مستدام.

وقد أدت هذه التطورات إلى تغيرات جوهرية في الأوزان النسبية للدول داخل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، حيث تراجعت الصين من أكبر مكون في المؤشر إلى ثالث أكبر مكون، بعد انخفاض وزنها من نحو ٣٠% إلى حوالي ٢٠%. وفي المقابل، ارتفعت أوزان تايوان وكوريا الجنوبية من ٢٠% و١٤% إلى ٣٨% و٣٢% على التوالي.

ونعتقد أن الأسواق الناشئة ستستفيد بشكل رئيسي من تحسن توقعات السياسة النقدية العالمية وارتفاع شهية المستثمرين للمخاطرة. ويتداول مؤشر MSCIللأسواق الناشئة حاليًا عند مضاعف ربحية مستقبلي يبلغ ١٢,٢ مرة، وهو أقل ب٤٠% من متوسط السوق الأمريكي الذي يتداول عند مضاعف ربحية مستقبلي يبلغ ٢٢,٠ مرة. ولذلك، نتوقع أن تواصل الأسواق الناشئة التحرك بشكل عام بالتوازي مع السوق الأمريكية، مع تقلص فجوة التقييم خلال دورات التيسير النقدي، واتساعها خلال دورات التشديد النقدي.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب١٠.٥%خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ متماشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من حققت السوق المصرية أداء قويا خلال الربع الثاني، حيث ارتفعت بنسبة ١١,٤%، لتنهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على مكاسب بلغت ٢٠.٧% بالجنيه المصري. كما ارتفع سعر صرف الجنيه المصري بنسبة ١١.٠% أمام الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني، مما عوض معظم الخسائر التي تكبدها خلال الربع الأول، لينهي النصف الأول من العام منخفضا بنسبة ٢.٩% فقط أمام الدولار. ونتيجة لذلك، أنهت السوق النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على ارتفاع قدره ١٧.٢% بالدولار الأمريكي.

ونشير إلى أن أداء السوق جاء أقل قليلا من نمو الأرباح، حيث ارتفعت أرباح الشركات المدرجة في مؤشر EGX ٣٠بنسبة ٢٤.١% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، في حين يتداول السوق حاليا عند مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٦ يبلغ ٨.٧ مرة، وهو اقل ب٧.٦% من متوسط السوق التاريخي البالغ ٩.٣ مرة. كما نلاحظ أن السوق المصرية يتداول اقل ب٣٠% من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، مقابل متوسط تاريخي يتراوح بين ٢٠% و٢٥%.

ونعتقد أن السوق المصرية ستواصل التحرك بصورة عامة بالتوازي مع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، ومن ثم يتوقع أن تستفيد من تحسن توقعات السياسة النقدية العالمية. وإذا استأنف الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٧، فإننا نتوقع أن تتقلص فجوة التقييم بين السوق المصرية ومؤشر MSCIللأسواق الناشئة لتقترب من متوسطها التاريخي.